

2023-11-08

بصفي بيان

اجتماع الحكومة

ترأس الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، هذا الأربعاء 8 نوفمبر 2023، اجتماعاً للحكومة، انعقد بقصر الحكومة.

وقد درست الحكومة خلال اجتماعها الأسبوعي هذا النقاط الآتية:

في مجال المناجم:

درست الحكومة، في قراءة ثانية، مشروعاً تمهيدياً لقانون ينظم النشاطات المنجمية، قدمه وزير الطاقة والمناجم. لقد تم إثراء وتنمّة الصيغة الجديدة لمشروع هذا النص مع أخذ بعين الاعتبار التوجيهات المسداة خلال اجتماع الحكومة المنعقد يوم 31 ماي 2023.

يهدف المشروع التمهيدي لهذا القانون إلى تهيئة بيئة قانونية ملائمة تشجّع على تطوير الصناعة المنجمية. بالفعل، فهو يضع إطاراً تحفيزياً للمستثمرين مع التركيز بشكل كبير على استحداث مناصب شغل على المستوى المحلي.

وفي مجال المالية:

قدم وزير المالية أربعة (4) مشاريع مراسيم تنفيذية تأتي تطبيقاً لأحكام القانون رقم 23 - 07 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.

ويتعلق الأمر بالنصوص التالية:

1. مشروع مرسوم تنفيذي يحدّد كفاءات تعيين واعتماد المحاسبين العموميين. يهدف مشروع هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكفاءات تعيين واعتماد الأعوان العموميين المكلفين بتسيير الأموال العمومية وتنفيذ ومراقبة شرعية العمليات الميزانية والمالية.

2. مشروع مرسوم تنفيذي يحدّد كفاءات إنشاء وكالات الإيرادات و/أو النفقات وتنظيمها وسيرها ومراقبتها. يهدف مشروع هذا النص إلى تحديد الإجراءات الاستثنائية لقيام



وكالات الإيرادات و/أو النفقات بتنفيذ صنف من الإيرادات أو النفقات العمومية التي لا يمكن إخضاعها للأجال العادية بسبب طبيعتها الاستعجالية.

3. مشروع مرسوم تنفيذي يتعلّق بإجراء تسخير الأمرين بالصرف للمحاسبين العموميين. يهدف مشروع هذا المرسوم إلى تحديد الكيفيات العملية لإجراءات تسخير المحاسبين العموميين.

4. مشروع مرسوم تنفيذي يحدّد شروط الأخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين وإجراءات مراجعة باقي الحسابات. يهدف مشروع هذا المرسوم إلى تحديد شروط الأخذ بالمسؤولية المالية للمحاسبين العموميين ومفوضهم والأعوان الموضوعين تحت سلطتهم المباشرة وكذا توضيح كيفيات تبليغ المحاسبين العموميين ببواقى الحسابات وإجراءات تسويتها.

علاوة على ذلك، قدّم السيد وزير المالية عرضا حول مدى تقدم مسار فتح رأسمال البنكين العموميين المتمثلين في القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية، من خلال إدراجهما في البورصة طبقا لمخطط عمل الحكومة.